



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والسبعون

روما، 5-6 ديسمبر / كانون الأول 2001

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

إلى المجلس التنفيذي بشأن

منحة

مقترح تقديمها إلى

الآلية العالمية

لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان

التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر

وبخاصة في أفريقيا

من أجل

مساندة تطوير وتنفيذ برامج العمل والمبادرات المتعلقة بها



المحتويات

2	الخلفية، والأهداف والاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية	أولا -
3	الموارد المالية للآلية العالمية	ثانيا -
4	استعراض تخلات الآلية العالمية في 2001/2000	ثالثا -
6	الغاية من المنحة	رابعا -
7	الطرق قنما: مواجهة تحديات جديدة	خامسا -
8	التوصية	سادسا -
APPENDIXES		الذيول
1	FINANCIAL TABLES	
		الأول - الجداول المالية
2	THE WAY FORWARD AND NEXT STEPS	
		الثاني - الطريق قنما والخطوات التالية



تقرير رئيس الصندوق وتوصيته

إلى المجلس التنفيذي بشأن منحة مقترح تقديمها إلى الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن منحة مساعدة تقنية مقترح تقديمها إلى الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بما قيمته 1.25 مليون دولار أمريكي، من أجل مساندة برنامج تطوير وتنفيذ برامج العمل والمبادرات المتعلقة به في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

أولا - الخلفية، والأهداف والاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية

1 - يعد تدهور الأراضي، الذي هو واحد من أخطر التهديدات على البيئة، مترافقا مع تآكل التنوع الحيوي والتغيرات المناخية، معوقا رئيسيا للإنتاج الزراعي والنمو الاقتصادي المستدامين في معظم البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ففي أفريقيا وحدها تعتبر تكلفة تدهور الأراضي والتصحر عالية للغاية سواء فيما يتعلق بضياح الإنتاج وسبل العيش أو بضياح الإمكانات البشرية بسبب المجاعة والمرض والموت.

2 - تم التفاوض على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر/كانون الأول 1996، في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل عام 1992. وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، التصحر بأنه تدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة الناجم عن عدة عوامل بما فيها الاختلافات المناخية والنشاط البشري. وقد تعهدت البلدان النامية الأطراف في الاتفاقية بإعداد خطط عمل وطنية، وشبه إقليمية، وإقليمية لمكافحة التصحر كإطار استراتيجي لتنفيذ أهدافها.

3 - ونظرا للطبيعة متعددة القطاعات للتدخلات المطلوبة لمعالجة مشكلة تدهور الأراضي، وتنوع مصادر التمويل والمساعدات التقنية التي يمكن الاستفادة منها لهذا الغرض، تم إنشاء الآلية العالمية للمساعدة على ترشيد تخصيص الموارد وتعبئة التمويل الإضافي، كما تقتضي الحاجة. وينظر إلى الآلية العالمية على أنها آلية رشيقة كفاءة بقودها الطلب وتوجهها مبادئ الحياذ والعالمية.

4 - عقد المؤتمر الأول لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في روما في سبتمبر/أيلول - أكتوبر/تشرين الأول 1997 ووقع اختياره على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ليكون المؤسسة المضيفة للآلية العالمية، كما صادق المؤتمر على ترتيبات مؤسسية تعاونية بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لمساندة الآلية العالمية. وقد أحدثت هذه الترتيبات اللجنة التيسيرية، وهي إطار تشاوري يجمع ممثلين عن الصندوق والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وأمانة المرفق العالمي للبيئة وأمانة الاتفاقية ومصارف التنمية الإقليمية (مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية). والدور الرئيسي للجنة التيسيرية هو قيادة



ودعم تدخلات الآلية العالمية وتوفير محفل للنقاش حول كيفية دمج أهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في السياق العام للعمليات النظامية للوكالات المعنية بأحسن صورة ممكنة.

5 - لم ينظر إلى الآلية العالمية على أنها المصدر الوحيد لتمويل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وإنما يتم توجيه كتلة الموارد الخاصة بالاستثمارات في ضبط تدهور الأراضي بشكل مباشر إلى الحكومات ومنظمات المجتمع المدني المتفانية لها عن طريق اتفاقيات شراكة محددة مع الوكالات المانحة. وضمن هذا الإطار، ساعد توفير الآلية العالمية لموارد مالية محفزة على تعبئة موارد كل من المرفق العالمي للبيئة والمساعدات الإنمائية الرسمية المنتظمة لضبط تدهور الأراضي في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وبعبارة أخرى، تولد المساندة المحفزة للآلية العالمية أثرا مضاعفا من خلال ضغطها مع مرور الوقت للحصول على استثمارات كبيرة من الحكومات والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لمكافحة تدهور الأراضي والفقر في البلدان المتأثرة.

6 - تعتمد الاستراتيجية التشغيلية للآلية العالمية على نهج من طرفين اثنين أولهما الاستفادة من موارد التمويل النظامية القائمة وذلك من خلال إدراج واستيعاب أهداف برامج العمل الوطنية وبرامج العمل شبه الإقليمية لمكافحة التصحر في السياق العام لعمليات التخطيط ورصد الميزانيات الحكومية وحلقات البرمجة الاعتيادية للجهات المانحة، وثانيهما، تحري الفرص المتاحة للحصول على موارد إضافية علاوة على المساعدات الإنمائية الرسمية الاعتيادية والتخفيف من أعباء الديون، مع التركيز بشكل خاص على المرفق العالمي للبيئة والقطاع الخاص (المؤسسات والشركات) والمنظمات غير الحكومية. كذلك تسعى الآلية العالمية إلى عقد الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات شبه الإقليمية التي لها نطاق صلاحيات محددة و/أو اهتمام بانفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ومؤسسات المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والوكالات الثنائية، ومجتمع المنظمات غير الحكومية.

ثانيا - الموارد المالية للآلية العالمية

7 - أخذت الميزانية الأساسية للآلية العالمية، كما ناقشتها وانفقت عليها البلدان (النامية والمتقدمة) الاطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، تتزايد بإطراد وذلك إدراكا للخدمات التي تؤديها. على أية حال، فإن الميزانية الأساسية الحالية ما زالت أقل بشكل معتبر من المستوى الذي قدره الصندوق، عند تقديمه لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمؤسسة مضيئة محتملة للآلية العالمية، على أنه الكتلة الحرجة من الموارد الأساسية التي ستمكن الآلية العالمية من العمل تحت الظروف المثلى. في هذه الأثناء، سمحت المساهمات الطوعية التي تلقتها الآلية العالمية بالاستجابة للطلبات التي تأتيها من عدد متزايد من البلدان للمساعدة في إعداد برامج العمل ولانتقال من التخطيط إلى التنفيذ.

8 - أقر المجلس التنفيذي عام 1999 منحة بقيمة 2.5 مليون دولار أمريكي (من التعهد الإجمالي البالغ 10.0 ملايين دولار أمريكي) كجزء من الرملة الأولية لحساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية، انتظارا لتعبئة التمويل المقابل من الجهات المانحة الأخرى. وقد مكنت مساهمة الصندوق الآلية العالمية من تخصيص المساعدة التقنية كمدخلات محفزة باتجاه تعبئة الموارد للاستثمارات الميدانية. ومن الجدير بالذكر، عندما عرض الصندوق استضافة الاتفاقية العالمية وأسهم في حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية، فإنه كان من المفهوم أن المساهمات الإضافية بخلاف القسط الأول ستكون مرهونة بالمساهمات الواردة من جهات مانحة أخرى. وضمن هذا الإطار، فمن المشجع للغاية إيلاء الانتباه إلى



انه وإضافة إلى تعاونه مع الآلية العالمية في قضايا جوهرية، فإن البنك الدولي يسهم الآن في الموارد المالية للآلية العالمية. ففي يونيو/حزيران 2000 أقر البنك الدولي تقديم منحة إلى الآلية العالمية بقيمة 1.25 مليون دولار أمريكي ويتوقع له تقديم مبلغ إضافي عام 2001. وكلما قامت الآلية العالمية بدور الميسر لمناسبات خاصة أو لإعداد أوراق جوهرية كانت المساهمات توجه من خلال الآلية العالمية من شركاء مثل البنك الدولي (50 000 دولار أمريكي)، والمرفق العالمي للبيئة (25 000 دولار أمريكي، من خلال البنك الدولي)، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (50 000 دولار أمريكي)، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (100 52 دولار أمريكي)، والمصرف الإسلامي للتنمية (20 000 دولار أمريكي)، وكندا (حوالي 30 400 دولار أمريكي).

9 - في عامي 2000/2001، تم استلام مساهمات طوعية من مركز الكونغرس لمكافحة الفقر (79 600 دولار أمريكي)؛ والدانمارك (350 000 دولار أمريكي عام 2001)؛ والنرويج (95 655 دولار أمريكي عام 2000؛ و236 529 دولار أمريكي عام 2001)؛ ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (40 000 دولار أمريكي)؛ والسويد (527 535 دولار أمريكي عام 2000)؛ وسويسرا (71 461 دولار أمريكي عام 2000؛ و76 220 دولار أمريكي عام 2001). والمشاورات جارية مع فنلندا وإيطاليا وهولندا حول تقديم مساهمات طوعية محتملة للآلية العالمية. ويعرض الجدول 1 من الملحق 1 تفاصيل عن المساهمات الطوعية المستلمة منذ عام 1998.

ثالثاً - استعراض تدخلات الآلية العالمية في 2001/2000

10 - استجابة للطلبات المقدمة إليها، تعهدت الآلية العالمية بتقديم مساعدة تقنية أو مالية إلى عدد من البلدان والاقليم (شبه الاقاليم) في 2000 - 2001⁽¹⁾. وتتعلق مساعدة الآلية العالمية لهذه البلدان (انظر الحاشية) بصياغة وتنفيذ برامج العمل الوطنية أو برامج العمل شبه الإقليمية في شمال أفريقيا، وشرق وغرب وجنوب أفريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب ووسط آسيا. كذلك فقد مولت الآلية العالمية عددا من الأنشطة الممكنة بما في ذلك إطار برنامج التدريب والتبادل الخاص بالمجتمعات المحلية، وتطوير المؤشرات لتقييم تدهور الأراضي، والمبادرات الاستراتيجية فيما يتعلق بالتخفيف من الديون واحتجاز الكربون كمورد محتملة لتمويل مكافحة تدهور الأراضي والفقر.

11 - تتضمن الأمثلة عن العمل الاستشاري والتحليلي الذي تدعمه الآلية العالمية بالتعاون مع المؤسسات الأعضاء في اللجنة التيسيرية: (i) المساعدة على التحليل وإسداء النصح عن الروابط بين مخصصات برامج العمل الوطنية في ظل الاتفاقية واطر التخطيط القطاعية والوطنية؛ (ii) المساعدة على تحديد همزة الوصل بين برامج العمل الوطنية واستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر؛ (iii) بناء القدرات (تقييم المتطلبات وتحديد/تحليل الفرص)؛ (iv) دعم الاستعراضات التشخيصية لأسباب الجذرية لتدهور الأراضي؛ (v) القيام باستعراضات مقارنة للروابط بين أولويات الاستثمار في ظل برامج العمل الوطنية والمشروعات الجارية/المخططة التي تمولها الجهات المانحة؛ (vi) وضع لمحات عامة للجهات المانحة والترويج لتطوير قاعدة بيانات على المستويين القطري وشبه الإقليمي؛ (vii) تحليل الفجوات الاستثمارية وتمويل الآليات المالية المطلوبة لسد هذه الفجوات.

(1) وهي تتضمن دون أن تقتصر على: الجزائر، الأرجنتين، بوركينا فاسو، دول وسط آسيا، شيلي، الصين، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، أثيوبيا، الهند، إيران، هايتي، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب، النيجر، باكستان، السنغال، جنوب أفريقيا، تونس، أوغندا، فييتنام، زيمبابوي.



12 - استخدمت الآلية العالمية مواردها الخاصة (المساهمات الطوعية من الحكومات والمؤسسات الإنمائية) لعقد الشراكات الهادفة إلى تعبئة مبالغ أكبر من الموارد المالية. وبعبارة أخرى، تولد المساندة المحفزة للآلية العالمية أثرا مضاعفا من خلال ممارسة الضغط للحصول مع مرور الوقت على استثمارات معتبرة من الحكومات وشركاء التنمية لمكافحة تدهور الأراضي والفقر. وتتضمن الأمثلة عن تدخلات الآلية العالمية ما يلي:

- الاشتراك في تمويل وتيسير حلقات العمل الخاصة بأصحاب الشأن على كل من المستوى شبه الإقليمي (الخطة الاستراتيجية لمرتفعات فوتادجالون، مبادرة النيجر ونيجيريا الخاصة بالإدارة المنسقة للموارد الطبيعية في المناطق الحدودية في غرب أفريقيا) والمستوى العالمي (مثل مبادرة تقييم تدهور الأراضي) والتي نجم عنها ثلاث منح تخطيطية من المرفق العالمي للبيئة بمبلغ إجمالي قدره 1.4 مليون دولار أمريكي في 2001/2000 وخطط لثلاثة مشروعات يمولها المرفق العالمي للبيئة عام 2003 بتكلفة إجمالية تزيد عن 30.3 مليون دولار أمريكي؛
- المبادرة و/أو مساندة تطوير اطر الشراكة على المستويات القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية لتطوير ذخيرة مشروعات ذات صلة بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وذلك لتمويلها من قبل وكالات التمويل الثنائية ومتعددة الأطراف. والحالات التي تؤكد ذلك هي: الشراكة القطرية التي تصدرها مصرف التنمية الآسيوي/المرفق العالمي للبيئة من أجل الإدارة المتكاملة للنظم الأيكولوجية في الصين. وقيام الآلية العالمية بتوفير أموال الاستثمار الأولية لإقامة مرفق شبه إقليمي لمكافحة تدهور الأراضي والفقر في الجنوب الأفريقي بالتعاون مع مجموعة الجهات المانحة التي يساندها الصندوق وينسق بينها البنك الدولي وهي: المجموعة التي تتعاون لمساندة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ضمن ما يعرف بمحور الجهات المانحة متعددة الأطراف، والاشتراك في تمويل المبادرة المتكاملة للأراضي والمياه في كامل أفريقيا التي يساندها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرفق العالمي للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والترويج لبرنامج إقليمي لمكافحة التصحر في أمريكا اللاتينية والكاريبي بمساندة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وغيرها من الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف؛
- المشاركة في تمويل منحة مساعدة تقنية مع مصرف التنمية الآسيوي لمكافحة تدهور الأراضي والفقر في آسيا، ولمساعدة حكومات عدد من بلدان آسيا الوسطى والصين والهند ونيبال وباكستان لإزالة العوائق التي تحددها والتي تقف في وجه إدماج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ووضع ذخيرة مشروعات توجهها الاتفاقية.

13 - تضمنت جهود الآلية العالمية الرامية إلى تعبئة وتوجيه الموارد من بين ما تضمنته، استعراضا منتظما لاطر التعاون القطري التي تضعها الوكالات الثنائية ومتعددة الأطراف (مثل وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية التي يعدها الصندوق واستراتيجية المساعدة القطرية التي يضعها البنك الدولي .. إلخ) وذلك لتحديد الخيارات المتاحة لمساندة برامج العمل الوطنية/برامج العمل شبه الإقليمية ضمن مثل هذه الاطر. فعلى سبيل المثال، هنالك استعراض جار حاليا مع الصندوق ويتوقع أنه وفي إجمالي برنامج الإقراض السنوي للصندوق البالغ 400 - 500 مليون دولار أمريكي قد



يتم تكريس ما يقارب 25 - 30% للمشروعات والبرامج ذات الصلة بأهداف الاتفاقية في البلدان المعنية. كذلك تساعد الآلية العالمية الشعب التشغيلية في الصندوق لتعبئة منح التخطيط/تمويل المشروعات من المرفق العالمي للبيئة وذلك للتصدي للقضايا البيئية الإقليمية أو العالمية المثيرة للقلق وبالتالي لتعزيز الاستدامة البيئية لتدخلات الصندوق الموجهة نحو التخفيف من وطأة الفقر. وهناك ممارسة مشابهة تسير قدما مع مؤسسات تمويلية أخرى في إطار نهج "خطة الأعمال" ضمن اللجنة التيسيرية. علاوة على ذلك سوف يوفر الجرد الجاري لمؤسسات القطاع الخاص الأساس لتحديد همزات الوصل بين المجالات ذات الأولوية في برامج العمل الوطنية والزخم الاستراتيجي لمثل موارد التمويل الخاصة هذه. كذلك نعتزم الآلية العالمية أيضا التعاون مع الصندوق في مساندة نظام الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية كوسيلة للترويج للمساهمات القائمة على البحوث في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

14 - وينطوي هذا النهج أيضا على توفير المساندة للبلدان الأطراف في الاتفاقية لتوليد نخيرة من المشروعات والبرامج كي يمولها مرفق البيئة العالمي على أساس برامج العمل الوطنية وبرامج العمل شبه الإقليمية. كذلك قدمت الآلية العالمية المعونة في صياغة مقترحات لمشروعات جديدة وتطوير طلبات للحصول على منح التخطيط وتعبئة التمويل المشترك لمقابلة مساهمات المرفق العالمي للبيئة. وحيث أصبح الصندوق الآن الوكالة المنفذة للمرفق العالمي للبيئة وفي حين أن تدهور الأراضي هو خامس مجال من مجالات تركيز المرفق، فإن الآلية العالمية قد بدأت بالفعل بتعزيز قدرته على الاستجابة.

15 - يعرض الجدول 2 من الملحق 1 استخدام أول منحة مقدمة من الصندوق إلى الآلية العالمية (2.6 مليون دولار أمريكي، بما في ذلك الفائدة).

رابعا - الغاية من المنحة

16 - إذا أخذنا بعين الاعتبار التزام الصندوق بمساندة الآلية العالمية، وكمتابعة لأول منحة مساعدة تقنية يقدمها لها والتي تم إقرارها في 1999 (من تعهد إجمالي قدره 10 ملايين دولار أمريكي)؛ يقترح تقسيم الشريحة التالية وقدرها 2.5 مليون دولار أمريكي إلى قسطين بقيمة 1.25 مليون دولار أمريكي لكل منهما وذلك من موارد مخصصات المنح التقنية التي يرصدها الصندوق لعامي 2001 و 2002 على التوالي. وقد تم اقتراح هذا الترتيب نظرا لتدني المستوى الإجمالي لموارد منح المساعدة التقنية التي يقدمها الصندوق المرصودة لعام 2001 وتوفر موارد المنح القابلة لعقد الالتزامات. وستخضع تأدية القسط الثاني وقيمه 1.25 مليون دولار أمريكي لمصادقة المجلس التنفيذي عليه في دورته الخامسة والسبعين المقرر عقدها في أبريل/نيسان 2002.

17 - ستستخدم هذه المنحة لممارسة الضغط للحصول على مبالغ إضافية تمكن الآلية العالمية من الاستجابة لعدد متنام من الطلبات التي تنهال عليها من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي. وفي ضوء تجربة الآلية العالمية حتى تاريخه، سيتم تحديد الاحتياجات الحالية للبلدان التي تطلب مساعدة الآلية العالمية بشكل أفضل في حال تقسيم المنحة المقترحة وقيمتها 1.25 مليون دولار أمريكي بين الحسابين الثاني (0.25 مليون دولار أمريكي) والثالث (حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية) (1.00 مليون دولار أمريكي).



18 - سيتم توجيه استخدام الآلية العالمية للمنحة من خلال مذكرة التفاهم بين البلد الطرف في الاتفاقية والصندوق والتي تنص على أن "المساهمات في موارد الآلية العالمية سوف يتم استلامها، والاحتفاظ بها وصرفها، وأن الحسابات المذكورة سوف يديرها الصندوق بما يتفق مع قواعد وإجراءات الصندوق بما فيها تلك المطبقة على إدارة الأموال التكميلية للصندوق نفسه "أموال الأمانة" كما حددها رئيس الصندوق في النشرة 10/99 الصادرة في 4 أكتوبر/تشرين الأول 1999".

19 - لن تدخل الآلية العالمية في الأنشطة الميدانية التنفيذية/الاستشارية ولا في إدارة أموال المنحة إذ سيعهد بهذه المهام لعدد من المؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف بما فيها أعضاء اللجنة التيسيرية. إلا أنها ستقوم على أية حال بمراقبة التنفيذ وستؤمن للصندوق تقريراً مفصلاً عن تخصيص واستخدام المنحة. وسيجري استعراض/تقييم ثانٍ لسياسات الآلية العالمية وعملياتها قبل الدورة السادسة لمؤتمر الأطراف المقررة في عام 2003. وفي هذا الإطار، سيتم إيلاء اهتمام خاص للدور الذي يلعبه الصندوق كمؤسسة مضيضة وكيف يمكن لروابط الصندوق/الآلية العالمية أن تتعزز أكثر مع الأخذ بعين الحسبان الاستراتيجية الشاملة للصندوق واطر المساعدة القطرية/الإقليمية.

20 - وكجزء من عملية الاستعراض، تم أحداث الجماعة الاستشارية التقنية للآلية العالمية لتوفير المشورة حول أهداف ونطاق الأنشطة التي ستمول في ظل الحساب الثالث (حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية). وتتألف هذه المجموعة من ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة والآلية العالمية والصندوق وأمانة الاتفاقية علاوة على غيرهم ممن تستدعيهم الآلية العالمية كلما اقتضت الحاجة ذلك. وتشكل اجتماعات الآلية العالمية/الجماعة الاستشارية التقنية جزءاً من عملية مستمرة من المشاورات والاستعراضات التقنية التي تضم أيضاً جلسات اللجنة التيسيرية والتفاعل المستمر بين الآلية العالمية والأعضاء في اللجنة.

خامساً - الطريق قنماً: مواجهة تحديات جديدة

21 - تدرك البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وبشكل متزايد أهمية الآلية العالمية كونها واعدة للغاية فيما يتعلق بالمساعدة التي تسديها لترشيد وتحسين تخصيص الموارد لمعالجة مسألة تدهور الأراضي من خلال تدخل متعدد القطاعات. وبمناسبة انعقاد دورة فصل ربيع عام 2001 لمجموعة العمل الخاصة باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في أكتوبر/تشرين الأول 2001، أكدت البلدان الأعضاء على تقديرها للجهود التي تبذلها الآلية العالمية للايفاء بنطاق صلاحياتها ودورها الإيجابي في تعبئة الجهات المانحة. كذلك تم أخذ العلم بالمسؤوليات المتزايدة للآلية العالمية فيما يتعلق بتيسير ورصد أنشطة متابعة عملية مطابقة العرض للطلب، وكذلك الحاجة لمساندة أكبر من الآلية العالمية للبرامج الإقليمية وشبه الإقليمية.

22 - ستستمر الآلية العالمية في متابعة الجهود لمساعدة إيماج برامج العمل الوطنية في كل من طرفي معدلات الموارد المالية المتعلقة بالعرض والطلب. وفي الوقت نفسه، سيتم استعراض فرص الاستعانة بمؤسسات أخرى (مثل الوكالات المتخصصة والهيئات الحكومية الدولية). إلا أن الدور الاستشاري والتحليلي للآلية العالمية سيركز بشكل متزايد على كل من تعزيز المساندة التي يقدمها المرفق العالمي للبيئة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتحري مصادر جديدة للتمويل. وأخيراً ستستمر الآلية العالمية في التركيز على بناء القدرات وإقامة شبكات المعرفة.



سادسا - التوصية

23 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على تقديم المنحة المقترحة بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق منحة لا تتجاوز مليوناً ومائتين وخمسين ألف (1 250 000 دولار أمريكي) إلى الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على سبيل التمويل الجزئي لكل من حساب الموارد الخاصة لتمويل الاتفاقية، وحساب النفقات الإدارية من المساهمات الطوعية (الحساب الثاني) وذلك لمساندة تطوير وتنفيذ برامج العمل والمبادرات المتعلقة بها الخاصة بالآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

APPENDIX I

FINANCIAL TABLES

Table 1. Voluntary Contributions to the Global Mechanism¹
(USD '000)

	Country/Organization	1998	1999	2000	2001	2002*	Subtotal
Second Account	Canada				30.4		30.4
	CHC				79.6		79.6
	Denmark				100.0		100.0
	Germany	100.0					100.0
	Norway			95.7	236.5	241.6	573.8
	Portugal		50.0				50.0
	Sweden	121.2		527.5			648.7
	Switzerland	72.8	64.3	71.5	76.2		284.8
	AFESD				52.1		52.1
	IFAD				50.0		50.0
	IsDB		12.0		20.0		32.0
	OPEC				40.0		40.0
	World Bank			250.0	75.0		325.0
	Subtotal		294.0	126.3	944.7	759.8	241.6
Third Account	Denmark				250.0		250.0
	IFAD		2 500.0				2 500.0
	World Bank			1 000.0			1 000.0
	Subtotal		2 500.0	1 000.0	250.0		3 750.0
	Total		294.0	2 626.3	1 944.7	1 009.8	241.6

*Commitment

Table 2. GM Allocation of the Proceeds of IFAD's First Grant

Type of Activity	Total USD
Support to national action programmes²	1 080 000
Support to subregional action programmes³	450 000
Support to regional action programmes⁴	150 000
Enabling activities⁵	725 000
Strategic activities⁶	200 000
Total	2 605 000

¹ Account 1 relates to the GM administrative budget.

² Algeria, Argentina, Burkina Faso, China, Cuba, Ethiopia, Haiti, Mali, Senegal, selected Asian Countries, Tunisia.

³ West and Central Africa: Fouta Djallon and Niger/Nigeria; West Africa; Latin America and the Caribbean, Hispaniola (Dominican Republic and Haiti).

⁴ Asian Thematic Network on Range Land Management and Sand Dune Fixation; Asian Thematic Network on Agroforestry.

⁵ Community Exchange and Training Programme, Desertification Monitoring/Physical Indicators on Land Management; Subregional and Regional Workshops on Approach to Resource Mobilization for the UNCCD.

⁶ Debt Relief; Carbon Sequestration.



THE WAY FORWARD AND NEXT STEPS

There is growing recognition among country parties to the UNCCD that, as an institution, the GM holds promise of helping to rationalize and improve resource allocation to address land degradation through multi-sectoral intervention. The GM will continue its efforts to assist, in response to requests, in NAP mainstreaming on both the demand and supply sides of the financial resource equations. Consideration will also be given to using other institutional relays (e.g. specialized agencies, intergovernmental bodies). The GM's analytical and advisory role will be increasingly focused on both enhancing GEF support to the CCD and exploring new sources of funding. Finally, the GM will play a sustained brokering role in the area of capacity-building and knowledge networking. In order to consolidate achievements made in the first 18 months of the 2000/2001 biennium and to respond to new challenges in UNCCD implementation, a number of GM initiatives will be followed up. These include:

- consolidating GM human resource development and internal organization, in response to growing external demands for support, coupled with strengthening of operational collaboration (through a 'business plan' approach) with relevant partners;
- facilitating the organization of, and follow-up to, meetings on partnership building and resource mobilization;
- replicating and adjusting, as required, partnership frameworks that hold promise for resource mobilization;
- enhancing its capacity to respond, operationalizing a GEF node within GM's existing organizational structure in view of emerging opportunities to mobilize GEF resources (and related cofinancing) in a more predictable fashion;
- following up on Decision 25/COP.1, which recommends that "the GM be granted observer status on the GEF Council";
- reviewing the country cooperation frameworks of multilateral financing institutions and other members of the FC with a view to enhancing the land degradation thrust of their respective country portfolios;
- continuing to support GM-spearheaded collaborative action-research on drylands success stories as part of the GM's communications strategy aimed at mobilizing resources and as a contribution to knowledge networking;
- completing the ongoing inventory of private foundations and identifying the interface between the foundations' respective focal areas, the strategic thrusts of the UNCCD and opportunities for supporting specific NAP-related activities and projects in selected countries and (sub)regions;
- monitoring progress (as recommended by Decision 9/para.8/COP.3) in relevant intergovernmental negotiations and pursuing dialogue with the constituencies concerned in order to identify opportunities for resource mobilization. Special attention will be paid to following up on the recent signing of the Kyoto Protocol of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and to exploring opportunities related, *inter alia*, to carbon trading and to the Clean Development Mechanism and the Adaptation Fund of the UNFCCC;
- as stipulated in Decision 9/para.12/COP.3, identifying economic and trade opportunities arising from and related to the Convention; and
- elaborating a strategic plan for collaboration on information systems with FC members, relevant bilateral partners and the Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development.

FINANCIAL TABLES

Table 1. Voluntary Contributions to the Global Mechanism¹
(USD '000)

	Country/Organization	1998	1999	2000	2001	2002*	Subtotal
Second Account	Canada				30.4		30.4
	CHC				79.6		79.6
	Denmark				100.0		100.0
	Germany	100.0					100.0
	Norway			95.7	236.5	241.6	573.8
	Portugal		50.0				50.0
	Sweden	121.2		527.5			648.7
	Switzerland	72.8	64.3	71.5	76.2		284.8
	AFESD				52.1		52.1
	IFAD				50.0		50.0
	IsDB		12.0		20.0		32.0
	OPEC				40.0		40.0
	World Bank			250.0	75.0		325.0
	Subtotal	294.0	126.3	944.7	759.8	241.6	2 366.4
Third Account	Denmark				250.0		250.0
	IFAD		2 500.0				2 500.0
	World Bank			1 000.0			1 000.0
	Subtotal		2 500.0	1 000.0	250.0		3 750.0
Total	294.0	2 626.3	1 944.7	1 009.8	241.6	6 116.4	

*Commitment

Table 2. GM Allocation of the Proceeds of IFAD's First Grant

Type of Activity	Total USD
Support to national action programmes²	1 080 000
Support to subregional action programmes³	450 000
Support to regional action programmes⁴	150 000
Enabling activities⁵	725 000
Strategic activities⁶	200 000
Total	2 605 000

¹ Account 1 relates to the GM administrative budget.

² Algeria, Argentina, Burkina Faso, China, Cuba, Ethiopia, Haiti, Mali, Senegal, selected Asian Countries, Tunisia.

³ West and Central Africa: Fouta Djallon and Niger/Nigeria; West Africa; Latin America and the Caribbean, Hispaniola (Dominican Republic and Haiti).

⁴ Asian Thematic Network on Range Land Management and Sand Dune Fixation; Asian Thematic Network on Agroforestry.

⁵ Community Exchange and Training Programme, Desertification Monitoring/Physical Indicators on Land Management; Subregional and Regional Workshops on Approach to Resource Mobilization for the UNCCD.

⁶ Debt Relief; Carbon Sequestration.



THE WAY FORWARD AND NEXT STEPS

There is growing recognition among country parties to the UNCCD that, as an institution, the GM holds promise of helping to rationalize and improve resource allocation to address land degradation through multi-sectoral intervention. The GM will continue its efforts to assist, in response to requests, in NAP mainstreaming on both the demand and supply sides of the financial resource equations. Consideration will also be given to using other institutional relays (e.g. specialized agencies, intergovernmental bodies). The GM's analytical and advisory role will be increasingly focused on both enhancing GEF support to the CCD and exploring new sources of funding. Finally, the GM will play a sustained brokering role in the area of capacity-building and knowledge networking. In order to consolidate achievements made in the first 18 months of the 2000/2001 biennium and to respond to new challenges in UNCCD implementation, a number of GM initiatives will be followed up. These include:

- consolidating GM human resource development and internal organization, in response to growing external demands for support, coupled with strengthening of operational collaboration (through a 'business plan' approach) with relevant partners;
- facilitating the organization of, and follow-up to, meetings on partnership building and resource mobilization;
- replicating and adjusting, as required, partnership frameworks that hold promise for resource mobilization;
- enhancing its capacity to respond, operationalizing a GEF node within GM's existing organizational structure in view of emerging opportunities to mobilize GEF resources (and related cofinancing) in a more predictable fashion;
- following up on Decision 25/COP.1, which recommends that "the GM be granted observer status on the GEF Council";
- reviewing the country cooperation frameworks of multilateral financing institutions and other members of the FC with a view to enhancing the land degradation thrust of their respective country portfolios;
- continuing to support GM-spearheaded collaborative action-research on drylands success stories as part of the GM's communications strategy aimed at mobilizing resources and as a contribution to knowledge networking;
- completing the ongoing inventory of private foundations and identifying the interface between the foundations' respective focal areas, the strategic thrusts of the UNCCD and opportunities for supporting specific NAP-related activities and projects in selected countries and (sub)regions;
- monitoring progress (as recommended by Decision 9/para.8/COP.3) in relevant intergovernmental negotiations and pursuing dialogue with the constituencies concerned in order to identify opportunities for resource mobilization. Special attention will be paid to following up on the recent signing of the Kyoto Protocol of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and to exploring opportunities related, *inter alia*, to carbon trading and to the Clean Development Mechanism and the Adaptation Fund of the UNFCCC;



APPENDIX II

- as stipulated in Decision 9/para.12/COP.3, identifying economic and trade opportunities arising from and related to the Convention; and
- elaborating a strategic plan for collaboration on information systems with FC members, relevant bilateral partners and the Development Assistance Committee of the Organisation for Economic Co-operation and Development.